#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **سوريا**

خلفية حول المجتمع المدني في سوريا

| راما نجمة وكاتبة من سوريا |

شهد المجتمع المدني في سوريا تحوّلات عديدة منذ نشوء أولى الجمعيّات في أواخر القرن التاسع عشر، فعلى مدار عقود الطويلة، تغيّر شكل هذه الجمعيّات ودورها وفاعليتها وعلاقتها مع السلطات، وصولاً إلى حراك العام ٢٠١١ الذي يعدّ الأبرز ونقطة تحوّل مفصلية في هذا المسار الطويل. في الواقع، شكّلت هذه الجمعيّات الانعكاس الأكثر وضوحاً عن الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد خلال كلّ مراحلها.

قبل العام ٢٠١١، كانت منظّمات المجتمع المدني قليلة لكن إجراء دراسات على بعض من نماذجها كان ممكناً. بعد اندلاع الحرب، تغيّرت الأمور وأصبحت هذه العملية أكثر صعوبة، إذ ارتفع عدد هذه الجمعيّات وتوسّع نطاق عملها بأشكال منظّمة وعشوائية، وأدّت ظروف الحرب واللجوء والعنف والأولويات الإنسانية وغياب الخدمات الأساسية إلى تغيير وظيفتها وآليات عملها.

إلى ذلك، يمكن تقسيم المراحل الزمنية التي مرّ بها المجتمع المدني السوري إلى أربع مراحل أساسية:

البداية وحتى فترة ما قبل حكم حافظ الأسد

تأسّست أوّل جمعية في العام ١٨٧٤ في دمشق تحت اسم «رباط المحبّة»، ونمت الأحزاب السياسية والجمعيّات الأهلية والنوادي الاجتماعية في البلاد منذ بداية القرن العشرين، وأيضاً تشكّلت النقابات مع تأسيس نقابة المحامين في العام ١٩١٢. مرّت هذه الكيانات بتحوّلات عديدة تبعاً لعلاقتها مع السلطات الحاكمة خلال فترة الحكم العثماني والانتداب الفرنسي وفي مرحلة ما بعد الاستقلال. إلى ذلك، صدر قانون الجمعيّات رقم ٤٧ في العام ١٩٣٥، وسمح بتشكيل الجمعيّات والأحزاب السياسية، لاحقاً في العام ١٩٥٨ استبدل بالقانون رقم ٩٣، الذي أعطى الدولة صلاحيات واسعة لترخيص الجمعيّات وحلّها من دون إمكانية اللجوء إلى القضاء، ومن ثمّ أجريت عليه تعديلات في العام ١٩٦٩ زادت من هيمنة الدولة على المجتمع المدني.

فترة حكم حافظ الأسد ١٩٧١-١٩٩٩

بعد تولّي الرئيس حافظ الأسد السلطة في العام ١٩٧١، سيطر حزب البعث على الدولة وهيمن على المجتمع وعلى النشاط الاقتصادي وفقاً لدستور العام ١٩٧٣. وأسّس أذرعاً وأدوات لاحتكار المجال المدني مثل «منظّمة طلائع البعث» و«اتحاد شبيبة الثورة» و«الاتحاد العام النسائي» و«الاتحاد الوطني لطلبة سوريا» وغيرها، فيما اقتصر نشاط معظم الجمعيّات الخارجة عن نطاق الحزب على العمل الخيري وكانت بغالبيتها ذات طابع ديني.

بعد الاضطرابات التي شهدتها البلاد في ثمانينيات القرن الماضي، زادت هيمنة المؤسّسات الأمنية على الحياة العامّة، وسيطرت على معظم المؤسّسات المدنية التي أصبحت امتداداً للسلطة داخل المجتمع، تسعى لضبطه وتفكيكه بدلاً من تطوير دوره وزيادة فاعليته، وانكفأت معظم الجمعيّات والنقابات عن دورها المدني وتحوّلت نحو الدور الدعائي والرقابي المعطّل. وفي تلك المرحلة، لعب الإعلام دوراً موجّهاً يخدم السلطة وأهدافها لا سيّما بعد غياب الإعلام الخاص وانحصاره بالإعلام الرسمي.

أواخر فترة حكم حافظ الأسد، وفترة حكم بشار الأسد حتّى العام ٢٠١٠

قبيل وفاة حافظ الأسد، برزت بعض التحرّكات المدنية والحوارات حول الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، مستفيدة من تخفيف القيود على المجتمع المدني. ومع استلام الرئيس بشّار الأسد السلطة، وتعهّده بإجراء إصلاحات وإصدار قوانين للأحزاب والإعلام والجمعيّات، شهدت البلاد مرحلة عُرفت بـ«ربيع دمشق»، فانتشرت المنتديات الاجتماعية ومنظّمات الدفاع عن حقوق الإنسان ومكافحة الفساد وجمعيّات حقوق المرأة والبيئة وغيرها... في تلك المرحلة صدر قانون جديد للإعلام يسمح بترخيص الوسائل الخاصّة، إلّا أنه بقي تحت سطوة الأجهزة الأمنية التي كانت قادرة على إغلاق أي وسيلة إعلامية من دون الرجوع إلى القضاء. لاحقاً صدر «إعلان دمشق» في العام ٢٠٠٥، الذي تضمن مطالب الناشطين بإجراء تغييرات سلمية ينتج عنها نظام وطني ديموقراطي.

لم تدم هذه المرحلة طويلاً، إذ أنهتها السلطة بموجة اعتقالات بحجّة الحفاظ على أمن البلاد ورفض التحرّكات المدنية التي اتُهمت بتلقي التمويل من الغرب بهدف قلب نظام الحكم. إلّا أن هذه الممارسات ساهمت بتشكيل وعي سياسي واجتماعي ومدني مختلف لدى شريحة من السوريين، وخلقت نواة لشكل جديد من المجتمع المدني.

فيما بعد، بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠١٠، جرت محاولات لاحتواء الحراك المدني عبر مواجهات ناعمة، تمثّلت بدعم بعض المنظّمات مالياً وتنظيمياً، أو المشاركة غير المباشرة بتأسيس بعضها الآخر. ولعبت «الأمانة السورية للتنمية» التابعة للسيدة الأولى أسماء الأسد، دوراً كبيراً في احتكار العمل المدني، إذ عملت على ضمّ عدد من الجمعيّات والأفراد تحت مظلّتها، وتبلور هذا الدور بشكل أكثر وضوحاً بعد العام ٢٠١١.

بعد العام ٢٠١١

شهدت خارطة المجتمع المدني تحوّلات جذرية خلال سنوات النزاع، وانتشرت المئات من المبادرات وتنوّعت مهامها ومناطق عملها لتشمل كامل الجغرافيا السورية على اختلاف القوى المسيطرة عليها. في الواقع، لا يوجد جدال حول الجذر الأهلي للمبادرات المدنية بعد حراك العام ٢٠١١، إلا أن النقاش يطول حول ديناميّاتها وتحوّلاتها التي تأثّرت بتطوّرات المشهد العسكري والسياسي وغياب مؤسّسات الدولة في بعض الأحيان، واضطرارها للعمل خارج سوريا وفقاً لقوانين الدول المضيفة ومع عاملين ومتطوّعين أجانب في أحيان أخرى، لذلك، قد لا ينطبق التعريف المتداول للمنظّمات المدنية على العديد منها.

بشكل عام، يمكن تقسيم المجتمع المدني السوري في العام ٢٠١٩ إلى خمس فئات، لكلّ منها خصائص مختلفة، وتلعب أدواراً متباينة تبعاً للظروف السياسية والثقافية والقانونية التي تعمل ضمنها:

- المنظّمات والمبادرات في مناطق سيطرة السلطة، التي تلعب دوراً معقّداً بين محاولات محفوفة بالخطر لتوسيع هامش الحرّيات والدعوة إلى السلم الأهلي، وبين دور مندمج تماماً بالسلطة. في الواقع، يتركّز جهد العديد من هذه المنظّمات على الجانب الإغاثي والتنموي والقضايا غير الإشكالية التي لا تسبّب أي تصادم مع السلطة، أوّلاً لأنها تعطي الأولوية للقضايا الإنسانية واستقبال مئات آلاف النازحين من مناطق سيطرة المعارضة، وثانياً بسبب زيادة العنف المُمارس من قبل السلطات العسكرية والأمنية وضيق الهوامش التي يُسمح للمجتمع المدني بالتحرّك ضمنها من دون التعرّض للمراقبة والمضايقات الأمنية التي قد تصل إلى سحب التراخيص أو حظر النشاطات أو تغيير طبيعتها.
- المنظّمات والمبادرات في مناطق سيطرة الفصائل المسلّحة، التي تعمل بشكل أساسي على ملء الفراغ الذي تركه غياب السلطة المركزية (الدولة). تتمايز هذه الجمّعيات فيما بينها وفقاً لمرجعيتها السياسية والقانونية والتمويلية، خصوصاً في علاقتها مع اللاعبين السياسيين من جهة والمسلّحين من جهة أخرى. مرّت هذه المنظّمات بمراحل متغيّرة ومتأثّرة بتعقّد المشهد الميداني وسيطرة الفصائل المتشدّدة التي قيّدت عملها إلى حدّ كبير، قبل استعادة السلطة سيطرتها العسكرية على المناطق التي تأسّست ضمنها هذه المنظّمات، ما اضطرها للتوقّف عن العمل أو الانتقال إلى مناطق أخرى أو إلى خارج سوريا.
- المنظّمات والمبادرات في بلدان اللجوء المجاورة، أي لبنان وتركيا والأردن، حيث تلعب دوراً في النشاط الإغاثي بالدرجة الأولى والثقافي بالدرجة الثانية، ويختلف عملها وفقاً للوضع السياسي في البلد المضيف، وعلاقتها بالمموّلين ولا سيّما المؤسّسات الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من المؤسّسات داخل سوريا أصبح لها امتدادات في الخارج، أو تحوّلات لامتداد وظيفي لإحدى المؤسّسات المقيمة في بلدان اللجوء المجاورة.
- المنظّمات والمبادرات في بلدان اللجوء غير المجاورة، وتحديداً في البلدان الأوروبية، حيث تعمل بشكل أساسي في المجال الثقافي وعبر مسارات متعارضة مثل تعزيز الاندماج مع بلد التوطين، أو الدفاع عن الموروث الثقافي في وجه القيم الأوروبية، أو العمل على التعريف بالقضية السورية وغير ذلك.
- المنظّمات والمبادرات في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الكردية، حيث تخضع لضغط رقابي من هيئة العمل والشؤون الاجتماعية، التي تقيّد المشاريع وفقاً لتوجّهاتها السياسية وتطالب بترخيص لكلّ نشاط ومشروع. إلى ذلك، تعاني هذه المنظّمات من مشكلات

مالية كبيرة نتيجة الحصار التركي على نشاطاتها والتوترات المحلّية بين الإدارة الذاتية من جهة والسلطة المركزية السورية حيناً وفصائل المعارضة حيناً آخر من جهة أخرى.

لقد أظهر المجتمع المدني السوري خلال سنوات النزاع قدرته على التضامن والتنظيم والمقاومة المدنية، إذ شكّلت العديد من المنظّمات مصدراً للتماسك المجتمعي، على الرغم من استهدافها ومواجهة العاملين فيها تحدّيات منوّعة لجهة فاعليتهم وسلامتهم الشخصية واستدامة سبل عيشهم، فضلاً عن عملها ضمن شروط معقّدة تبدأ من الفساد مروراً بالعنف وانعدام الأمن ووصولاً إلى ظروف اللجوء خارج البلاد، ما أدّى إلى إحداث شروخ عميقة في بنية المجتمع المدني، واضطراره إلى ممارسة أدوار قد تتعارض مع وظائفه، وانعدام تأثيره على السياسات والقوانين السورية وتشتّت جزء كبير من الجهود المدنية في الخارج.

في هذا السياق، يتبيّن أن التوترات الأهلية على طرفي الصراع والمجتمع المنقسم تضع منظّمات المجتمع المدني السوري أمام تحدّيات لتثبيت شرعيتها وقدرتها على العمل على المستوى الوطني، وأن ضيق المساحات المُتاحة للعمل المدني دفع باتجاه التركيز على أولويات المانحين بدلاً من احتياجات المستفيدين المحلّيين، والتلاعب بالأجندة المدنية لتحقيق أغراض سياسية، بحيث تشكّلت «نخبة» تعتاش من العمل المدني وتغذّي شبكات المحسوبية الخاصّة بها، في مقابل افتقارها إلى الموارد المستدامة والنظم الإدارية الشفّافة التي تؤثّرعلى حصانتها المالية والسياسية وتعيق فعاليتها وتمنعها من إقامة شبكات ومجموعات ضغط على السلطات السورية والداعمين الخارجيين.

المراجع

آروان، آرام. (٢٠١٣). «المجالس المحلية بين الدور الخدمي وتجاذبات السياسة». مجلة صور (عدد تشرين الأول). https://goo.gl/U4ypNv

الدسوقي، أيمن. (٢٠١٦). «مشهد ما بعد غياب المجالس المحلية في سوريا». نون بوست. ٢٢-١٢-٢٠١٦. https://bit.ly/2YG4PlP

الدغيم، طالب. (٢٠١٧). «ديناميات المجتمع المدني في سورية بعد ثورة ٢٠١١». المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام. https://bit.ly/2D3qSdp

الدغيم طالب. (٢٠١٨). «واقع ومستقبل دروز جبل السماق في إدلب». مركز جيرون للدراسات. https://bit.ly/2RggmUh

الفقير، محمد منير. (٢٠١٨). «واقع البنى المحلية الإدارية القائمة في محافظة إدلب خلال العام ٢٠١٨». أنقرة. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. . https://bit.ly/2Oy7VmW

الفقير، محمد منير. (٢٠١٧). «المجالس المحلية المهجرة: إعادة التشكيل في بيئات جديدة». أنقرة. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. https://bit.ly/2WKJ7Lv

عزيز، عمر. (٢٠١١). «الأوراق التأسيسية لفكرة المجالس المحلية». https://bit.ly/2mdOO2n

فهد، معن. (٢٠١٤). «الثورة السورية، قصة البداية». مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. ص.٣. https://bit.ly/2HaS3H8

قحف، عمار وآخرون. (٢٠١٨). حول المركزية واللامركزية في سورية بين النظرية والتطبيق. أنقرة. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. https://bit.ly/2N7mnQH

مصطفى، حمزة. (٢٠١٤). «ثورة ريف إدلب تخنقها الجماعات الجهادية». الدوحة: العربي الجديد. http://bit.ly/2gOwBpf

هلال، ليلى (٢٠١٧). مدركات الحوكمة: تجربة المجالس المحلية في مناطق سيطرة المعارضة في سورية. المؤسسة السويسرية للسلام - سويس بيس. https://bit.ly/2uEt06d

أنماط الحكم المحلي في سورية بعد الثورة -دراسة حالة. (٢٠١٦). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. https://bit.ly/2D6HINS

استطلاع رأي المجالس المحلية بمحافظة إدلب -قراءة تحليلية. (٢٠١٥). مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. https://bit.ly/2QFP4Gi

إدارة أزمة ملف المهجرين والنازحين في إدلب. (٢٠١٧). مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. https://bit.ly/2QKC81z

الجمعيات الأهلية المرخصة في سورية تتجاوز ١٢٤٠ جمعية. (أيار: ٢٠١٠). تصريح لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل. دمشق: دي برس. https://bit.ly/2H99zeW

المجموعة الإحصائية. (٢٠١٦). دمشق: المكتب المركزي للإحصاء. https://bit.ly/2Cgz4VL

البيان الاحصائي الختامي لنقاط التظاهر(آذار، ٢٠١٢). تقرير المركز السوري المستقل لإحصاء الإحتجاجات. https://bit.ly/2M869Ys

خريطة المجتمع المدني السوري. (٢٠١٥). منظمة مواطنون لأجل سوريا. https://bit.ly/2QJOil6

المركز السوري لبحوث السياسات (٢٠١٦) «مواجهة التشظي». ص٤٤. https://bit.ly/2SUbxBq.

دراسة الفقر في سورية (١٩٩٦-٢٠٠٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. دمشق ٢٠٠٥.

Bosman, M. (٢٠١٢). "The NGO sector in Syria – an overview". briefing paper ٣٠, June. International NGO Training and Research center. UK.

Dobbins, P. G. (٢٠١٧). "A Peace Plan for Syria IV: A Bottom-Up Approach, Linking Reconstruction Assistance to Local Government Formation". RAND Corporation. https://goo.gl/ss3XEL.

Hagmann, T. and Péclard, D. (٢٠١٠). "Negotiating Statehood: Dynamics of Power and Domination in Africa". Development and Change, ٤)٤١).

Keister, J. and Slantchev, B. (٢٠١٤). "Statebreakers or Statemakers - Strategies of Rebel Governance". San Diego, University of California.

Marieke Bosman, The NGO sector in Syria – an overview, International NGO Training and Research center, briefing paper ٣٠, June ٢٠١٢. UK

Leeuwen, M. and Willemijn,V. (٢٠١٢). "Complexities and Challenges for Civil Society Building in Post-Conflict Setting". Journal of Peacebuilding & Development, ٩٤-٨١ ,٧:١, DOI: ١٥٤٢٣١٦٦,٢٠١٢,٧١٩٣٥٣/١٠,١٠٨٠.

Syria Crisis – IDPs, Syrian refugees, and Palestinian refugees from Syria (٢٠١٧/٠١/١٣). Emergency Response Coordination Centre (ERCC). https://bit.ly/2FptEMa

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨ الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهتمها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعلام والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصالحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub